الروابط العرقية عبر حدودية كمحفز لانتشارية النزاع الداخلي: منطقة الساحل الإفريقي أنموذجا

Cross-border ethnic ties as a catalyst for the diffuse of internal dispute: The Sahel region is a model

ط.د/ بن طوبال لبنى[1*]

جامعة محمد لصديق بن يحي– جيجل/مخبر العلوم السياسية الجديدة– مسيلة، (الجزائر)

loubna.bentoubal@univ-jijel.dz

د/ أدمام شهرزاد [2]

جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل، (الجزائر)

chahrazed.admam@univ-jijel.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/13 تاريخ القبول للنشر: 2022/01/15 تاريخ النشر: 2022/06/05

ملخص: تهدف هذه الدراسة للبحث في الدور الذي تلعبه الروابط العرقية عبر الحدودية في تحفيز الطابع الانتشاري للنزاع الداخلي؛ حيث تتحول هذه الروابط لميكانزيم يرفع احتمال انتشار النزاع؛ من خلال تضامن المجموعات العرقية وتعلمها استراتجيا، إلى جانب خيارات القادة السياسيين و/ أو قادة التمرد للعب على الوتر العرقي، لكن يبقى التسليم بهذا الدور ممكنا وفقط في ظل بيئات داخلية غير مستقرة، وضمن سياقات إقليمية ودولية تنافسية حال منطقة الساحل الإفريقي؛التي تحولت فيها الروابط العرقية إلى آداة في يد عدة فواعل دولاتية وغير دولاتية، تحفز انتشارية النزاع الداخلي.

الكلمات المفتاحية: الروابط العرقية عبر الحدودية؛ الطابع الانتشاري للنزاع الداخلي؛ منطقة الساحل الإفريقي.

Abstract: *This study aims to investigate the role that cross-border ethnic ties play in stimulating the diffuse character of internal dispute.As these links turn into a mechanism that increases the potential for dispute diffusion;Through solidarity of ethnic groups and learning them strategically, as well as options for political leaders and / or rebel leaders to play on the ethnic chord, but this role remains possible in unstable internal environments, and within competitive regional and international contexts, as the Sahel;In which ethnic ties have become a tool in the hands of several actors, stimulating the diffusivity of internal dispute.*

key words:*Cross-border ethnic ties; The diffusive nature of the internal dispute; African Sahel region.*

*بن طوبال لبنى.

1.مقدّمة:

تعرف الظاهرة النزاعية تطورا ديناميكيا، يترافق والتدفقات المادية والمعلوماتية عبر الحدودية بفعل تأثيرات ظاهرة العولمة؛ التي خلقت شبكة عالمية تفاعلية، أفرزت تصاعدا خطيرا لنزاعات داخلية متجددة ومعقدة ذات طابع اجتماعي، دفعت بدورها التحليل الأكاديمي لتبني فرضية النزاع كبناء نظمي ديناميكي معقد، فبين نزاعات داخلية متجددة، مستعصية، وممتدة زمنيا، برز طابع الانتشار عبر المكان كسمة لصيقة بنزاعات داخلية لدول هشة ذات نظم ضعيفة بنيويا ووظيفيا، تفتقد النضج النخبوي وتنتهج سياسة الاستقطاب العرقي، هاته الأخيرة التي تمهد للمزيد من الفوضى العنف، والعنف المضاد،حال منطقة الساحل الإفريقي؛التي تحول فيها الإنتماء العرقي إلى كونه محور النزاعات الداخلية، وأين تشغل الروابط العرقية عبر الحدودية حيزا تفسيريا هاما في استكشاف الديناميكيات المتحكمة في انتشار النزاع الداخلي في المنطقة، فقد أضحت بذلك من أبرز النماذج عن دور الروابط العرقية في تحفيز التصاعد الخطير لظاهرة انتشار النزاع الداخلي إقليميا.

وعليه تهدف دراستنا للبحث في الدور الذي تلعبه الروابط العرقية عبر الحدودية في تحفيز انتشار النزاعات الداخلية؛التي أضحت تطبع نزاعات المرحلة ما بعد الحرب الباردة في العديد من مناطق العالم الثالث، ومن بينها منطقة الساحل الإفريقي، وتم اختيار هذا الموضوع كونه من المواضيع الهامة التي تحاول الاقتراب من واقع إمبريقي يتطلب تحليلا وتفسيرا أكاديميا قادرا على تفسير العلاقة بين الروابط العرقية والظاهرة الانتشارية، والتي لا تقدم نظريات العلاقات الدولية سوى نظرة اختزالية عن ذلك، تتطلب تحليله ضمن منظور دراسات السلام والنزاع،في محاولة منا لإزالة الغموض عن الديناميكيات المتحكمة في الطابع الانتشاري للنزاع الداخلي؛كنمط متصاعد بشكل ملحوظ حاليا، إلى جانب ذلك فتركيزنا على دور الروابط العرقية عبر الحدود كأحد الميكانيزمات المحفزة لانتشار النزاع الداخلي، ينبع من واقع النزاعات الداخلية المنتشرة عبر الحدود حاليا؛ والتي يحظى فيها المكون العرقي والقبلي بمكانة هامة في التحليل والتفسير.

في ضوء ما تقدم تسعى الدراسة للإجابة عن الإشكالية التالية:كيف تحفز الروابط العرقية عبر الحدودية عملية انتشار النزاع الداخلي خاصة في منطقة الساحل الإفريقي؟.

ونستند في معالجة الإشكالية المطروحة إلى الفرضية الرئيسية التالية:ترفع الروابط العرقية عبر الحدودية من احتمال انتشار النزاع، بناء ًعلى خيارات تتبناها كل من المجموعات العرقية، قادة النخب السياسية وقادة الحركات التمردية، وذلك في ظل بيئات داخلية منتجة وحاضنة للخوف، وسياقات إقليمية ودولية مكرسة لانعدام الأمن.

لجأت الدراسة إلى منهجية مركبة للتعاطي مع الموضوع؛ فاعتمدت على أسلوبي الوصف والتحليل لتوضيح ظاهرة الانتشار الإقليمي للنزاع الداخلي وكيفية تأثير الروابط العرقية عبر حدودية على تحفيز الانتشارية، إلى جانب منهج دراسة الحالة من خلال شرح وتحليل وتفسير دور الروابط العرقية عبر حدودية في تحفيز انتشار النزاع الداخلي في منطقة الساحل الإفريقي كنموذج للدراسة، كما ولازمنا خلال الدراسة **المقترب النظمي**، من خلال تبنينا لفرضية النظم السياسية القابلة للتأثر ببيئتها الخارجية

محاولة لتفسير كيف تساهم الروابط العرقية عبر حدودية في توليد نزاعات جديدة في دول الجوار بناءا على مخرجات النزاع في دولة المصدر التي قد تتحول إلى مدخلات محفزة لاندلاع نزاع جواري.

وبغية الإجابة عن الإشكالية المطروحة ومن أجل اختبار الفرضية المبيّنة أعلاه، ارتأينا تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسية كما يلي:

أولا: الروابط العرقية عبر الحدودية والطابع الانتشاري للنزاع الداخلي: إطار مفهومي - نظري

ثانيا: الروابط العرقية عبر الحدود كميكانيزم لانتشار النزاع الداخلي

ثالثا: دور الروابط العرقية عبر الحدودية في انتشار النزاعات الداخلية في منطقة الساحل الإفريقي.

2. الروابط العرقية عبر الحدودية والطابع الانتشاري للنزاع الداخلي: إطار مفهومي- نظري

يعد إقصاء المكون العرقي من بين أهم محفزات اندلاع النزاعات الداخلية، والتي شهدت اتجاها تصاعديا بعد نهاية الحرب الباردة، حيث تطبع النزاعات الحالية بالديناميكية والتعقيد لارتباطها بتفاعل شبكة من العوامل والقنوات التي تسهم في تعقدها، حيث تتراوح بين تدويل، استعصاء، تصعيد، استمرارية، امتداد عبر الزمان، والامتداد عبر المكان (الانتشار)،وأين يأخذ عامل عدم التجانس العرقي، حيزا في رسم نمط هذه النزاعات، خاصة في القارة الإفريقية.

1.2 الطابع الانتشاري للنزاع الداخلي: دراسة في المفهوم

قدمت دراسات السلام والنزاع تعاريف مختلفة لمفهوم انتشار النزاع الداخلي، ففي الوقت الذي عرف ستيفن لوبال وفيليب موسيري-Steven E. LOBELL et Philip MAUCERI(2004)الانتشار بأنه عملية تؤثر فيها النزاعات الداخلية لدولة ما بشكل مباشر أو غير مباشر على الدول المجاورة بشكل يستلزم اندلاع النزاع بها،جادل بالمقابل بنجامين موست وهرفي ستار - Benjamin Most et Harvey Starr(1991) بأنه لا ينبغي للمرء أن يتوقع بشكل معقول أن تنتشر الحرب في جميع أنحاء النظام الدولي، بل بالأحرى أن مثل هذا الانتشار سيكون مقيدًا ضمن مجموعات من الدول التي تتفاعل بشكل كبير مع بعضها البعض. ما يؤكد على احتمال انتشار النزاع الداخلي كظاهرة إقليمية أكثر منه دولية، ترتكز على التفاعلات الكثيفة ضمن حيز الإقليم الواحد، من جانب آخر قدمت إيريكا فورسبورغ-ErikaForsberg(2008, p. 189)طرحا سنتبناه من خلال دراستنا بأن الانتشار هو عملية يؤدي فيها النزاع الداخلي في مكان ما إلى تغيير احتمال اندلاع نزاع داخلي آخر في مكان آخر في وقت لاحق من الزمن.

1.1.2 أنماط انتشار النزاع الداخلي:

حسب أدبيات السلام والنزاع تأخذ عملية الانتشار نمطين هما: الانتشار المباشر وغير المباشر، اللذان يتحددان من خلال عدة ميكانيزمات تساهم في التوجيه نحو نمط دون آخر.

يشير الانتشار المباشر للعمليات السياسية والفيزيائية التي تنتشر فعليًا من دولة المصدر نحو دول الهدف، عبر تدفقات الموارد والتدفقات الديموغرافية (Lake & Rothchild, 1998)، ما أشارت إليها فورسبورغ(2008)بالمجموعة الثانية من شروط انتشار النزاع، والتي تجمع الروابط بين دولة المصدر والهدف، فهذه التدفقات تعبر عن مخرجات النزاع الداخلي لدولة المصدر من موارد وأشخاص كتدفقات للأسلحة، اللاجئين، وتدفقات مادية تاريخية، تكشفها الروابط العرقية عبر الحدودية، فيمكن أن ينتشر النزاع بين الدولتين (المصدر، الهدف)نتيجة لهذه التدفقات خاصة من المقاتلين والأسلحة، وهو مظهر يميز النزاعات الداخلية الحالية، ليس فقط ذات الطبيعة العرقية.

أما الانتشار غير المباشر و الذي يطلق عليه حسب لوبيل وموسيري (2004)مصطلح العدوى، في حين أشار إليه صامويل هنتغتون-(1991)Samuel P Huntingtonبتأثير العرض التوضيحي، في إشارةإلى الدروس التي يتعلمها الآخرون، فيعبر هذا النمط عن مجموعة متنوعة من الدروس التي يمكن للفاعليين استخلاصها من الأحداث في أماكن أخرى، بما في ذلك تكتيكات أو استراتيجيات جديدة؛ أفكار جديدة ونزع شرعية النهج السابق؛ التوقعات المنقحة بشأن السلوك المحتمل للجهات الخارجية الرئيسية؛ توقعات منقحة حول فرص النجاح،فيقدم الانتشار غير المباشر كنمط عن التدفقات المعلوماتية عبر الحدودية، إذ تؤدي المعلومات المتعلقة بالعنف المستمر في أماكن أخرى إلى إحداث تعلم استراتيجي وتأثيرات توضيحية في الجهات الفاعلة في النزاع على المستوى المحلي، مما قد يزيد من احتمال لجوء هذه الجهات الفاعلة في النهاية إلى العنف، وتتصاعد هذه الصورة مع افرازات العولمة والتطور الهائل في تكنولوجيات الإعلام والإتصال خاصة مع مواقع التواصل الإجتماعي.

وتأسيسا على ما سبق، تسمح التدفقات المادية الصلبة بتحقيق انتشار مباشر للنزاع الداخلي، في حين توفر التدفقات المعلوماتية الناعمة فرصة لتحقيق انتشار غير مباشر، كما وتنشط كل من الروابط المادية والمعلوماتية بشكل موازي مع القرب الجغرافي محفزة عملية انتشار النزاع ككل.

2.1.2 الديناميات المتحكمة في انتشار النزاع الداخلي:

تتحكم في عملية انتشار النزاع بنمطيه عدة ميكانيزمات تنصرف بدورها إلى:

أولا الميكانيزمات المباشرة وترتبط بخيارات النخب المحلية والخارجية التي تسعى إلى تأجيج التوترات الجماعية القائمة في منطقة ما من خلال التأثيرات المباشرة أو غير المباشرة الناجمة عن الأعمال العدائية الحالية أو السابقة في منطقة أخرى(Rodt, 2015)، وتجمع الميكانيزمات المباشرة لانتشار النزاع أهم القنوات المسهلة لانتشار النزاع الأصلي، ما أشارت إليه فورسبورغ (2008) بالشروط المتعلقة بالروابط بين دولة النزاع الأصلي ودولة هدف الانتشار، ولعل أبرزها: خيارات صناع القرار، الدعم الخارجي، تدفقات اللاجئين، الحركات المسلحة الإرهابية، القرب الجغرافي.

وثانيا الميكانيزمات غير المباشرة، والتي تعبر عن عوامل عدم استقرار البيئة الداخلية لدولة النزاع الأصلي، وكذا للدولة هدف الانتشار، وبتعبير فورسبورغ(2008)الشروط المتعلقة بجعل دولة هدف الانتشار أقل أو أكثر عرضة لانتشار النزاع،والتي تتضمن صورة عن قدرات الدول المتفاعلة، وطبيعة نظمها،

بين نظم حاضنة ومنتجة للخوف مشجعة لانتشار النزاع، وبين نظم ذات مأسسة عالية تمكنها من تجنب انتشار انعدام الأمن، ومن بين هذه الميكانيزمات:تشابه العوامل الهيكلية (العوامل السياسية، الإقتصادية، الثقافية) التي تعبر عن هشاشة كل من دول المصدر والهدف، وفي هذا السياق أكد كلونايد رايلايت(2007) - Clionadh RALEIGHأن الحرب في دولة مجاور تزيد من خطر الحرب الأهلية بنسبة 39% في الأحياء غير الديموقراطية، فالدول ذات الأنظمة الاستبدادية أو غير الديموقراطية معرضة بشكل أكبر لخطر الحرب من دول تمتلك جيران ديموقراطيين،

إلى جانب تأثيرات طبيعة أنظمة الحكم، لا يمكن إغفال دور التطور الهائل لتكنولوجيا المعلومات في تحفيز انتشارية النزاع الداخلي؛ فقد تصاعد دورشبكات الاتصال والتواصل والتكنولوجيا الإعلامية كميكانزيم غير مباشر لانتشار النزاع؛ وفي هذا السياق يؤكد مانويل كاستيلس - Manuel Castells(2009, p. 25) أن مجتمع الشبكة ينتشر بشكل انتقائي في جميع أنحاء الكوكب، كما أن حروب اليوم لا تتم بمعزل عن هذه الشبكة الاعلامية خاصة منها الإعلام الأمني أو الصحافة الأمنية؛ حيث تساهم هذه الأخيرة في تقديم التمثيلات المنتظمة للتهديدات الإرهابية لجمهور من المفترض أن يوصف بأنه وطني، تتوضح من خلال عدة أمثله أهمها: تغطية خطابات القاعدة وقادة التمردات والحركات الإرهابية في العالم، ومحاولات المتظاهرين المتطرفين، وتبليغ رسائل الحركات الانفصالية، وهي بذلك تشكل حافزا للمجموعات الصغيرة المستضعفة والمهددة للانجذاب نحو هذه الحركات .(Hoskins & O'Loughlin, 2009, p. 907)، التي تستلهم تبني خيار العنف كعدوى انتشارية عبر حدودية.

2.2 أهمية الروابط العرقية عبر الحدودية في تحفيز انتشار النزاع الداخلي: مراجعة في أدبيات السلام والنزاع

يؤكدكريستيان سكريد غليدتش- (2006)Kristian Skrede Gleditschأن النزاع يكون أكثر احتمالًا للانتشار، عندما تكون هناك روابط عرقية بمجموعات في نزاع مجاور، فرغم دور القرب الجغرافي إلا أن المحرك الأساسي لعملية الانتشار المكاني ترتبط بالروابط العرقية عبر الحدودية.كما ويؤكد في دراسة رفقت هالفارد بوهاوغ- (Buhaug & Gleditsch, 2008)Buhaugحول الحروب الداخلية في الدول ذات السيادة في إطار زمني من 1950 إلى 2000 أن احتمال الانتشار الإقليمي للنزاع يزداد في ظل وجود قرابة عرقية للمجموعات العرقية؛ حيث توصلت الدراسة لوجود ترابط بين عدة عوامل إلى جانب الروابط العرقية عبر الحدود كالقرب الجغرافي، التشابه في مستويات الفقر المرتفعة، الأعداد الكبيرة للسكان، وطبيعة النزاعات الانفصالية، كماوأشارت فورسبورغ(2008, p. 284)أن الدول المستقطبة عرقيا أكثر عرضة لانتشار النزاع،في الوقت الذي توصلت دراسة قدمها كل من بارنيت ر. روبن وأندريا أرمسترونج وغلوريا نتيجي - Barnett R. Rubin, Andrea Armstrong, and Gloria Ntegeyeسنة 2001؛ والتي تتبنى فرضية أن الحروب هي يتم تفعيلها عبر عوامل هيكلية، تعد الروابط العرقية إحداها، إلى اعتبار هذه الأخيرة من المسببات غير المباشرة المساعدة على انتشار النزاع(Ansorg, 2011, p. 180).

بالموازاة مع ذلك، أشار مايكل بوغ ونيل كوبر وجوناثان جودهاند- Pugh et Cooper et Goodhandإلى دور الشبكات العابرة للحدود في تحفيز عملية انتشار النزاع الداخلي وطبعه بالطابع الإقليمي؛ حيث ميز الباحثون بين دور كل من الشبكات العسكرية (تسهيل تدفق الأسلحة والمرتزقة)، السياسية (المتعلقة بالروابط بين النخب السياسية عبر الحدود)، الاقتصادية (المتعلقة بالتجارة عبر الحدود في سلع النزاع) والاجتماعية (التي تحددها الانتماءات المهنية والعائلية والشتات، وعلى أساس الهويات المشتركة عبر الحدود)كشبكات تسهل الانتشار الإقليمي للنزاع المسلح الداخلي (Ansorg, 2011, p. 180)،وتوفر في نفس الوقت الظروف المناسبة لاقتصادات الظل التي تديم الحروب (Leenders, 2007). لكن كيف تحفز هذه الروابط العرقية عبر الحدودية عملية انتشار النزاع من دولة مصدر النزاع الأصلي نحو دول الهدف؟.

3. الروابط العرقية عبر الحدود كميكانيزم لانتشار النزاع الداخلي

تصنف الروابط العرقية عبر الحدودية ضمن خانة التدفقات المادية، التي تساهم في الانتشار المباشر للنزاع؛ كما تعد من القنوات المسهلة لانتشار النزاع سواء الجواري بفضل القرب الجغرافي، في وقت تسمح التدفقات المعلوماتية في تحول هذه الروابط لمحفز نحو انتشار النزاع باتجاه دول غير الجوارية، بناءً على الإلهام الذي قد يؤجج مشاعر التضامن العرقي، بالمقابل تشكل خيارات هذه المجموعات سواء كخيارات نابعة عنها أو موجهة من نخب سياسية داخلية أو خارجية، عاملا محفزا للرابطة العرقية عبر الحدود نحو انتاج صور عن الانتشار المباشر وغير المباشر للنزاع الداخلي.

1.3 دور الروابط العرقية عبر الحدود في تحفيز الطابع الانتشاري للنزاع الداخلي

تساهم الروابط العرقية عبر الحدود في الرفع من احتمال انتشار النزاع من دولة مصدر النزاع الأصلي نحو دول جوارية وغير الجوارية ذات مكون عرقي مشترك، خاصة إذا كانوا من الأقلية المستغلة في دول الهدف، مما يخل بتوازن القوى الداخلي لهذه الأخيرة، ويسهم بالمقابل في انتشار النزاع عبر صورتين: إما التضامن العرقي كخيار تتخذه المجموعات العرقية بنفسها، أو من خلال استغلال النخب السياسية المكون العرقي إما تحقيقا لأهداف مصلحية في مقدمتها الاخلال بالديناميكيات الداخلية لدول الهدف،التي تجمعهما علاقات عداوة تاريخية، أو تحقيقا لأهداف تقلد السلطة بدرجة الأولى، ما أكده ستيفان سيدمان - Stephen Saideman(1997)، بأن الروابط العرقية غالبا ما تكون في صميم اهتمامات السياسيين المشاركين في الحملة الانتخابية، فدعم مجموعة عرقية لإعطاء صورة عن حامي حقوق هذه الأقلية سيسمح بتبرير التدخل بحجة الدفاع عن بقاء المجموعة العرقية ذات الصلة.

1.1.3 التضامن العرقي والتعلم الاستراتيجي للمجموعات العرقية:

يأخذ التضامن العرقي بين مختلف المجموعات العرقية عبر الحدود، عدة صور تتراوح بين التشجيع الشعبي إلى التدريب السري، وتوريد الأسلحة، وتمويل الجماعات المسلح، كما قد تستغل المجموعات العرقية المنظمات غير الحكومية لتجاوز حدود الدولة الضعيفة مهددة بذلك الجماعات العرقية الحاكمة في الدول المجاور(Gause III, 1992)، ويتأسس هذا التضامن بناءً على شعور مجموعة عرقية بعدم

الأمان نتيجة ظروف غير مستقرة في دولة مجاورة، فتلجأ إما للتمرد الوقائي، أو التضامن مع إثنية أخرى مجاورة، فيما يشكل نمط التعبئة الثاني، "من أسفل إلى أعلى"؛ يؤسس للرفع من قابلية انتشار النزاع نحو دول الجوار، حيث وفي ظل مساعي المجموعات العرقية المتضررة للمزيد من الامتيازات الجماعية يتصاعد العنف (Coleman & Li, 1996)،في وقت تسمح عملية الاتصال والإعلام في نقل المعلومات حول النزاع العرقي في مكان آخر، ويؤسس بذلك لانتقال العدوى عبر الجماهير تقليدا؛ إما بحثا عن تحسين لوضعها، أو لإنشاء مظالم مشتركة، خاصة إذا كانت الجماعات ذات الصلة الوثيقة في دول أخرى تستخدم العنف بسبب التمييز السياسي أو الاجتماعي، فقد تقيِّم المجموعات العرقية وتتصور وضعها في ضوء مختلف، فعدم المساواة يمكن أن يؤدي إلى جماعية العمل بين المجموعات العرقية عبر الحدودية.

في سياق محاكي، يرتبط التعلم الاستراتيجي للمجموعات العرقية، بشكل كبير مع تطور تكنولوجيات الاعلام والاتصال وسهولة تدفق المعلومات، ما يسهم فبارتفاع قابلية تأثر المجموعات العرقية عبر الحدودية حتى بالنسبة للدول البعيدة جغرافيا عن دولة النزاع الأصلي، فحسب تورزن أشوالد-HochwaldThorsten(2013, p. 18)أن هذه التكنولوجيا تخلق سلوك سرب الجماهير؛ حيث تستخدم وسائل التواصل الإجتماعي لتنظيم الإحتجاجات، ورسم سلوك الجماهير، كما تنقل صورا إلهامية لشعوب تعاني نفس الظروف القمعية، تحشد الجماهير نحو تبني خيار الإحتجاج، بناءً على تجارب لشعوب مجاورة تعرض عبر الإنترنت المختلفة من فايسبوك،تويتر وانستغرام،فمراقبة نجاح المجموعات العرقية الأخرى في الوصول إلى أهدافها السياسية، يدفع المجموعات لتغيير معتقداتهم حول احتمالاتهم الخاصة من النجاح، ونتيجة لذلك ترتفع مطالبهم، وتوضح فورسبورغ (2008)أن هذه الآلية يمكن أن تبدأ النزاع الداخلي، ولا سيما إذا كانت المعلومات عن الأحداث تقع على أرض خصبة للنزاع.

2.1.3 التوظيف السياسي للمكون العرقي والخيار التعلميللقادة (حكومات وجماعات تمرد) في اللعب على الوتر العرقي:

يجادل روتشيلد وكامرون- Rothchild and Cameron(1998)بأن المعلومات حول تكتيكات نخبة معينة يمكن أن تكون موردا قيما، ويمكن أن تلهم النخب في أماكن أخرى لاستخدام خطوات مماثلة، ما أكدهدانيال بوسنير-Daniel Posner(2004, p. 543)، من خلال دراسته للوضع في زامبيا، وتتبع كل من المجموعتين العرقيتين: الشوا Chewa، وتمبوكا Tumbukaكمجموعات عرقية موزعة في كل من زامبيا ومالاوي؛ حيث توصل إلى أن تأثير رسم حدود العصر الاستعماري لأفريقيا (بالإضافة إلى تأثير إعادة رسم تلك الحدود)، قد يكمن داخل الدول بقدر ما يكون على حدودها، وأن أساس النزاعات القائمة لا ترتبط بهذه التقسيمات بقدر ما ترتبط باستغلال الفواعل الداخلية لهذه الانقسامات من خلال التعبئة العرقية الداخلية كمحفزات نحو تحقيق مصالح لمجموعة دون أخرى. ففي ظل نظم اقصائية منقسمة، ضعيفة، وعاجزة عن مراقبة حدودها، يرتفع احتمال انتشار النزاع؛ حيث يمكن للمجتمعات العابرة للحدود من الدول ذات الأقارب الوصول إلى جالياتها العرقية من خلال تحفيز الأيديولوجيات العابرة

للحدود من جهة، واستغلال نشاط المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية لتعزيز المعارضة ضد المجموعة العرقية الحاكمة لدول الهدف وتحدي نظام الدولة .(King & Melvin, 2000)

بالموازاة مع ذلك، تحدد خيارات القادة السياسيين وقادة التمرد الرابطة العرقية كمحرك لانتشار النزاع عن طريق استغلال وسائل الاعلام والاتصال لتعبئة المجموعات العرقية، وتوجيه سلوك سرب (Hochwald, 2013, p. 18)؛ حيث توجه الاحتجاجات في اتجاهات معينة باستخدام المعلومات الخاطئة والهويات المزيفة والدعاية المضادة بذكاء، خاصة في حالة وجود علاقات عداوة مجاورة، وحتى من خلال دول طرف ثالث لها مصالح داخل دولة النزاع الأصلي؛ التي قد تعتمدها كوسائل لتأجيج النزاعات والتدخل تحقيقا لمصالحها، ما سيسمح لاحقا باتساع سوق العنف وانتشاره عبر الحدود.

لكن هل يكفي وجود الرابطة العرقية عبر الحدود بين دولة مصدر النزاع الأصلي ودول الهدف للتسليم باحتمال انتشار النزاع الداخلي؟، وبتعبير آخر متى تتحول الرابطة العرقية عبر الحدودية للعب دورها كميكانيزم لانتشار النزاع؟.

2.3العوامل المحددة للروابط العرقية عبر حدودية كميكانيزم لانتشار النزاع الداخلي

لا يمكن التسليم بدور الروابط العرقية عبر الحدود كميكانيزم لانتشار النزاع في جميع الظروف، لكن وفقط ضمن بيئات منتجة للخوف وحاضنة له، تتداخل ضمنها شبكة واسعة ومعقدة من العوامل التي تسمح بتحفيز هذا الميكانيزم وتحوله لمحرك أساسي لانتشار النزاع من دولة المصدر نحو دول الهدف، وترتبط هذه العوامل بتوافر لبنات ضمن البيئات الداخلية، الإقليمية وحتى الدولية. فانتشار النزاع خاصة منه العرقي يحتاج إلى ثلاثة عناصر: الدافع، الوسيلة، والفرصة(Wolff, 2008).

1.2.3 ضعف الدولة (المصدر، الهدف) ومعضلة انعدام الأمن:

ينصرف ضعف قدرات الدولة وانهيار هيكلها أولا إلى كون الأمن أقل فعالية سواء للجميع أو لبعض القطاعات من السكان؛ وثانيا قدرة أقل فعالية لمؤسسات الدولة المركزية على تقديم الخدمات والنظام؛ أما ثالثا فيكشف عن تصاعد دور الجهات الخارجية، ومع الخلافية القائمة بين مفهوم الأمن القومي عن أمن الدولة وأمن النظام، فكل عنصر يتنافس مع مكونات أخرى في المجتمع للحفاظ على رفاهه وحمايته؛ حيث تتخذ المجموعات العرقية تدابير لحماية نفسها، وممارسة المساعدة الذاتية لضمان أمنها، ما يتم وصفه بشكل أفضل بمعضلة انعدام الأمن (Marshall, 1999, p. 136)، والتي تسهم في ارتفاع احتمال اندلاع النزاع الداخلي لدول المصدر، ومع التشابه بين العوامل الهيكلية بين دولة المصدر ودول الهدف، تتوافر بيئة مناسبة لمحاكاة المجموعات العرقية ذات القرابة عبر الحدود، لسلوك عنف الجماعات العرقية لدولة المصدر.

فيؤسس ضعف الجوار الهش (دول الهدف)، إلى ارتفاع احتمال انتشار النزاع؛ حيث تتحول مخرجات النزاع الأصلي لدولة المصدر، إلى قنوات تعمل على تحريك المكون العرقي الجواري، كمحفز لاندلاع نزاع داخلي جديد للدول الهدف، ويتوضح ذلك التأثير من خلال أولا: تدفق المقاتلين والأسلحة عبر حدود غير خاضعة للمراقبة، بما يوفر فرصةللجماعات العرقية المتضررة للبدء بنزاع داخلي عنيف، وثانيا:

تأثير تدفقات اللاجئين العرقيين على الديناميكيات الداخلية للدول المضيفة، من خلال تغيير توزيع السكان إلى الحد الذي يحدث فيه تغيرات في ميزان القوى السياسية بين المجموعات، ويؤدي بالمقابل توليد نزاعات جديدة (Salehyan & Gleditsch, 2006).

2.2.3 نشاط الجماعات المسلحة العابر للحدود:

ضعف الدولة عن مراقبة حدودها يسمح للجماعات المسلحة المعتمدة استراتيجيات الكر والفر باستغلال هذه الفجوة لضمان بقائها، مستفيدة بذلك من توزع المجموعات العرقية عبر الحدود كملاذات لها، سواء بخلق روابط صداقة أو قرابة؛ ومستغلة واقع سوء التوزيع أو الإقصاء الذي يمكن أن تكون تعرضت له هذه المجموعات العرقية، ذات الولاء الموجه للمجموعة دونا عن الدولة، وفي هذا السياق أشار جيريمي ويستين-(2005)Jeremy M.Weinsteinأن الجماعات المسلحة تستفيد من "البيئات الفقيرة في الموارد"، لأنها تتيح تجنيد الأفراد ذوي الدوافع الأيديولوجية التي لا تدفعها فوائد مادية؛ حيث تستغل هذه المجموعات كملاذات تصعب من مهمة الحكومات الوطنية للوصول إليها، خاصة في ظل ضعف السيطرة الإقليمية للدولة، بالمقابل يوضح مارك ساجيمان- (2004)SagemanMarkأن 75 % مما تطلق على نفسها جماعات جهادية إما كانت تربطهم علاقات صداقة أو صلة قرابة مع الأعضاء الحاليين في المنظمات الإرهابية، ولعل هذه الشبكات تتداخل مع التوزيع عبر الحدودي للأعراق في إفريقيا وهذا الوضع المعقد سيضغط بشكل أكبر على اثارة التوترات العرقية المتراكمة تاريخيا.

3.2.3 تدخلات الطرف الثالث:

يكون الاختراق عبر الوطني والتدخل الأجنبي في السياسة الداخلية أكثر فاعلية ضد المجتمعات المنقسمة، ليصبح ساحة معركة للقوى الخارجية، وبالتالي يساهم في تصعيد النزاع العرقي بل وانتشاره. ويبرز دور الفواعل الخارجية من خلال:

أولا: عامل الاستعمار الذي سعى إلى التوزيع العشوائي للأعراق، والتقسيم الدولي للحدود الذي لم يراعي هذه الخصوصيات ما أبقى على بذور النزاع قائمة، فالتوزيع العرقي عبر الحدود يؤسس لقنوات ربط تجعل المناطق مرتبة مكانيا في حال قيام نزاع داخلي لإحدى دول المنطقة، يعزز انتشاره إلى دول الجوار، وهذا يبقي المنطقة ككل في حالة من اللااستقرار، تسمح بسهولة تغلغل الأطراف الخارجية خاصة القوى الاستعمارية السابقة نحو تحقيق مصالحها، وضمان تقييد الدول المستقلة بشكل جديد من الاستعمار.

وثانيا: استغلال الطرف الثالث الإقليمي لدعم المجموعات العرقية ذات المساعي الانفصالية في دول الجوار في ظل علاقات تنافس إقليمي، فللدول أيضًا ميل لدعم الأقارب العرقيين في بلد مجاور إذا كان لديهم تنافس مع الدول الأخرى(Woodwell, 2004)، فوجود التنافس بين الدول يزيد من إدراك التهديد؛ حيث تخشى دولة الطرف الثالث من أن الزيادة في القدرات العسكرية قد توفر ميزة نسبية لمنافستها ما يدفعها لاستغلال وجود نزاع عرقي مجاور داعمة المجموعة العرقية لتظهر بمظهر الحامي لها، ويعد بذلك خيار غير عقلاني لدول متجاورة متنافسة تمتاز بأوضاع داخلية متقاربة، تحقيقا لمصالح سياسية داخلية.

أما **ثالثا:** فالتواجد الخارجي الأجنبي يعتمد آليات جديدة لصور استعمارية تحت غطاءات مختلفة،فبين استغلال المنظمات غير الحكومية، ودعم الشركات متعددة الجنسية، والشركات الأمنية الخاصة، تبقى المصلحة والبحث عن الهيمنة أهداف أساسية من التواجد المكثف في مناطق النزاع بالعالم الثالث، ويستند مدخل بناء الفوضى في تفسير هذه الاستراتيجية إلى مساعي البقاء والتغلغل في مناطق النزاع؛ فالغرب كأطراف خارجية ستسعى باستمرار لضمان هيمنت فكر الحضارة الغربية، وهذا ما يفسر السعي لإبقاء العالم الثالث ضمن حالة من الفوضى واللاستقرار والذي يضمن علو وتفوق الحضارة الغربية على باقي الحضارات(فواكوياما، 1993)، وما ينعكس بدوره على اتساع دائم لسوق العنف والذي يتفاعل ومظالم تاريخية استعمارية للتوزيع غير المتجانس للعرقيات، تسمح بانفجار الوضع الأمني المستمر، كما أن دعم الطرف الثالث لنظم إقصائية - تهمش مجموعات معينة- من جهة، ودعم حركات تمردية تستفيد من هذا التهميش وتوظفه من جهة أخرى، يسمح بتحفيز الرابطة العرقية عبر الحدود بطريقة غير مباشرة وتحوله لميكانيزم يغدي سرعة انتشارية النزاع الداخلي القائم.

4. دور الروابط العرقية عبر الحدودية في انتشار النزاعات الداخلية في منطقة الساحل الإفريقي

تصنف منطقة الساحل الإفريقي حسب دراسة صادرة عن قاعدة بيانات النزاعات المسلحة ومشروع بيانات الأحداث(2021)ACLED من بين أخطر عشر (10) نزاعات لعام 2021، ما يؤكد على خطورة الوضع الأمني ويكشف عن معضلة لانعدام الأمن، فبين النزاع المتجذر في مالي، ولااستقرار كل من بوركينافاسو والسودان، ترتفع التوترات في موريتانيا، بينما تواجه تشاد الخطر الزاحف من دول الساحل من جهة ومنطقة بحيرة تشاد من جهة أخرى،ترافق هذا الوضع مع تعدد محركات النزاع؛ فبين اتساع نشاط الجماعات المسلحة، والانفصالية المتطرفة، وشبكات التهريب والاتجار غير المشروع عبر الحدود، تضيف التحديات التي يفرضها الفقر المدقع، والتخلف، وتغير المناخ، وضعف قدرات دول المنطقة، المزيد من التعقد واستعصاء طابع النزاعات الداخلية في المنطقة، وترفع الروابط العرفية عبر حدودية من احتمال انتشارها إقليميا ، هذه الروابط التي ترتبط بموروثات الاستعمارية، لاستعمار رسم حدودا لم تراع التماسك الاجتماعي والعرقي أو احتياجات الشعوب المعنية، فالنزاعات الحالية التي تعاني منها إفريقيا تنبثق من "الخطيئة الأصلية" للاستعمار وبناء الدولة غير المكتمل(Deng & Zartman, 2011).

وأمام خيارات الشعوب والقادة باللعب على الوتر العرقي، أصبحت الروابط العرقية تتأرجح بين كونها وسيلة في يد المجموعات العرقية المعرضة للإقصاء من جهة، وبين وسيلة ضغط للحكومات الساحلية، و/أو الجماعات المسلحة عبر الحدودية لتحقيق أهدافها من جهة أخرى، فرض بالمقابل ضرورة تبني منظور العنف والتدفقات غير المشروعة عبر الحدود وإقامة الدولة المحدود (Frowd & Sandor, 2018)، لفهم انتشار النزاع الداخلي في منطقة الساحل الإفريقي.

1.4 النزاع في مالي وتدفقات اللاجئين العرقيين في الساحل:

تمتاز منطقة الساحل الإفريقي بتركيبة عرقية معقدة، حيث تتعدد المجموعات العرقية في المنطقة ولعل أبرزها: في موريتانيا (المور، الأتان)، في النيجر (الهوسا، الجريما والسونغاي، طوارق، البولس، الكانوري، العرب، التوبو والفولاني)، في مالي(البامبارا، السونغاي، الكانروي، البولس، الفلاني، الميغا،المانك، السركولي، الدوغم والطوارق)، في تشاد (لتيدا، ماساليت، تاما، الكريش، الباقيرمي، العرب السودانيون، مبوم، هوسا، العرب، كانوري وموبو)، في بوركينافاسو(موسى، بامبارا، مور، البولس، الديولا)(Dumont, 2010)، هذا الخليط المجتمعي القائم على توزيع هذه التركيبات الإجتماعية المعقدة لا يخضع لطبيعتها ولكن لموروث إستعماري مصلحي، أسس للاتجانس إجتماعي شكل بدوره أرضية للعديد من النزاعات داخل الدول الساحلية وفيما بينها،كما رسم خريطة تشابكية للعديد من العلاقات التفاعلية عبر الحدودية، تتراوح بين علاقات عداوة وصداقة تشكل مدخلا تفسيريا محتملا لارتفاع قابلية انتشار النزاعات الداخلية القائمة في المنطقة، بل قد تتجاوز الإقليم نحو الأقاليم المجاورة.

رغم تعدد صور ارتفاع العنف في منطقة الساحل الإفريقي على اختلاف درجاته وصوره، يعد النزاع في مالي من النزاعات المتجذرة؛ حيث دخل عامه التاسع على التوالي مع انقلاب سنة 2020، هذا الأخير ترافق وتأثيرات عبر حدودية خطيرة على دول الجوار؛ حيث شكل المسعى الانفصالي للأزواد إلهاما لمختلف المجموعات العرقية المتوزعة في المنطقة والمعرضة للاضطهاد حكوماتها من جهة، وتحفيز التضامن العرقي من جهة أخرى، وبشكل خاص من خلال الروابط التي تجمع مجموعتين عرقيتين، تنصرف **أولهما إلى:** مجموعة الطوارق الموزعة بين العديد من دول المنطقة: النيجر، مالي، الجزائر، السودان، بروكينافاسو، تونس، موريتانيا، تشاد، **وثانيهما إلى:**مجموعة الفولان والروابط عبر الحدودية بينالفلان في مالي، في جنوب ليبيا، شمال النيجر، السنغال، بوركينافاسو وحتى موريتانيا؛ وهذا يجعلنا نتبنى التحليل بناءا على اعتبار مالي دولة مصدر النزاع الأصلي، التي تسمح للتدفقات المادية للروابط العرقية عبر الحدود في تحفيز انتشار النزاع الداخلي نحو دول الجوار. فتأخذ بذلك طابعًا عرقيًّا شموليًّا ارتبط بظهور تنظيم ماسينا الذي يعتمد على قومية الفولان، راسما صورة العنف المتبادل بين الفولان وقوميات الدوغون والبمبارا، وملهما لباقي الجبهات الأخرى في الساحل(سالم، 2020)،فننصرف بذلك للتركيز على عدة نقاط أهمها:

- العلاقة التاريخية للمجموعات العرقية عبر الحدودية: فهذه العلاقات بين الطوارق في مالي والنيجر، تسمح برصد التضامن العرقي كمحدد لظاهرة انتشار النزاع، حيث عملت الحركة الوطنية لتحرير الأزواد على المطالبة بانفصال طوارق مالي والنيجر على السواء، ورغم نص الاتفاق المنعقد بالجزائر في 1995 بالتنازل عن مطلب الانفصال لطوارق النيجر(Keita, 1998)، تسمح الروابط العرقية بين طوارق الدولتين بتفسير جانب من اللااستقرار في النيجر، يكرس صورة الانتشار المباشر، وموازاة مع انتشار استراتيجية قتالية مشتركة تعتمد العبوات الناسفة، تتصاعد عملياتها في منطقتي تيلابيري وتاهوا، منتشرة نحو بوركينافاسو، خاصة مع انهيار النظام السابق لبليز كامباوري،ترصد بالمقابل مواجهات

دائمة بين قومية الفولان التي ينتمي إليها عدد كبير من عناصر تنظيم أنصار الإسلام ضد تنظيمات الحراس الذين ينتمون إلى قومية الموسى واسعة الانتشار في المنطقة(سالم، 2020).

- صور الإلهام عبر الحدودي: يقدم النزاع في مالي صور الإلهام للمجموعات العرقية في منطقة الساحل حتى لغير مجموعات القرابة، والذي يتحول إلى محرك لصورة الانتشار غير المباشر للنزاع الداخلي؛ حيث يشجع أي نجاح ممكن للحركة الانفصالية في مالي، تصاعد المطالب الانفصالية في موريتانيا من خلال تحريك المكونين العربي والزنجي من جهة أخرى، خاصة أمام الكيان الموريتاني الهش القائم على التهميش السياسي والإجتماعي(الحاج، 2012)،كما أن اضطهاد مجموعة الفولاني في مالي خاصة في مدينة اوغوساغو، يقدم صور إلهام لحكومات وفواعل غير دولاتيين لدول الجوار خاصة دولة بوركينافاسو، ما يفسر الاحتجاجات المتصاعدة لهذه المجموعة في بوركينافاسو والتي قوبلت بارتفاع العنف الداخلي، ففي 2019 ارتكبت ميليشيات كوغلويوغو مذبحة بحق الفولاني في يرغو والمناطق المجاورة، والتي يرجح دعمها من طرف الحكومة في بوركينافاسو(Nsaibia H. , 2019).

- تدفقات اللاجئين الفولانيينو انتشار اللاأمن في الساحل: سجلت منطقة الساحل الإفريقي877.773 لاجئ وطالب لجوء إلى غاية تاريخ 31 مارس 2021، وفي الوقت الذي تعد كل من دولتي مالي وبوركينافاسو دولتي منشأ باحتلالهما أسفل ترتيب من حيث عدد اللاجئين،في وقت تحتل كل من تشاد والنيجر ترتيب الدول الملجأ في الساحل بحصيلة 499.105 لاجئ، و237.599 لاجئ على التوالي، وتستقطب النيجر أعلى نسبة من لاجئي دولة مالي وبدرجة أقل دولة بوركينافاسو (The UN refugee Agency, 2021)،فتدفق اللاجئين العرقيين خاصة مجموعة الفلان، يرفع من حجم التوترات الداخلية للدول المضيفة، وذلك بسبب تشابه العوامل الهيكلية لدول المنطقة (نظم سياسية ضعيفة بنيويا ووظيفيا) التي تحدد اللاجئ العرقي كعبئ بل كتهديد للأمن الداخلي، فتتصاعد مشاعر إستياء المجتمعات المحلية من الوضع، ما تأثيرات هذه التدفقات كصعوبة ايجاد وظائف، توفير الخدمات الصحية والإجتماعية، وهذا يؤسس لارتفاع احتمال تجدد نزاعات كامنة أو توليد نزاعات جديدة وبالتالي انتشار النزاع الداخلي عبر المنطقة.

2.4تفعيل القادة (الحكومات، جماعات التمرد) الساحليين للرابطة العرقية كمحفز لانتشار النزاع:

يرتبط احتمال انتشار النزاع الداخلي في منطقة الساحل الإفريقي، بخيارات القادة السياسيين من النخب الحاكمة من جهة، وقادة التمرد من جهة أخرى، فاستغلال وتوجيه المكون العرقي من طرف مختلف الفواعل في المنطقة، يشكل محددا رئيسيا لتحفيز عملية انتشار النزاع، خاصة في ظل نظم سياسية إقصائية من جهة، وتعدد جماعات المسلحة ذات النشاط المتسع النطاق في الساحل.

1.2.4 استغلال الحكومات الساحلية للمليشيات العرقية:

تتعرض العديد من القبائل في منطقة الساحل الإفريقي للتهميش والإقصاء، ويرتبط ذلك بطبيعة النظم السياسية القائمة في المنطقة، التي تتراوح بين نظم استبدادية وديموقراطيات شكلية، يؤكده تقرير مؤشر الشفافية العالمي لسنة 2021، فتحتل النيجر المرتبة (123)، مالي (129)، موريتانيا(134)،

تشاد(160)، بوركينافاسو(86)(Transparency International , 2020)، وهي بذلك تصنف فيذيل الترتيب العالمي، إلى جانب الضعف البنيوي الهيكلي للذي تمتاز به النظم الساحلية (عدة أزمات: هوية، تغلغل، توزيع)، والذي يترافق وسياسة الاستقطاب العرقي الذي تنتهجها، مكرسة إياها عن طريق استغلال المليشيات العرقية تحقيقا لأهدافها، وهذا يؤسس لحلقات عنف داخلي متجددة، بل ومحفزة انتشاره نتيجة استغلال الرابطة العرقية عبر الحدود، فالاضطهاد الذي تتعرض له قبائل الفلان في مالي من طرف قبائل البمبارا المسيطرة على مقاليد الحكم منذ الاستقلال، انتشر ليمس الفلان في بوركينافاسو والنيجر على طول الشريط الحدودي للمنطقة أو ما يعرف بمنطقة موبتي، وقد عبرت عنه أحداث "Pays Dogon" في مالي سنة 2018؛ حيث أشيع أن ميليشيات "دوزو" ذبحوا "فولاني" في كولوغون-بوله و"أوغوساجو" في بوركينا فاسو(Nsaibia, Pavlik, Matfess, & Duhamel, 2019).

يتوضح استغلال الحكومة في مالي للميليشيات العرقية؛مع ميليشيتي جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم (GATIA)، ومنصة الحركة العربية الأزوادية (MAA-Plate forme)(Rand، 2017)، الذي يفاقم منمخاطر التوترات القائمة بين المجتمعات المحلية؛ على وجه الخصوص بين رعاة الفولاني وداوساهاك في الأراضي الحدودية لمالي والنيجر(Nsaibia H. , 2018)، فالقتال بين هذه الجماعات كان مكثفًا للغاية في صيف سنة 2017، وسمح لجماعة نصرة الإسلام والمسلمين التابعة لجماعة نصرة الإسلام والمسلمين التحالف مع مجموعة أخرى من المسلحين تتألف من توليبي فولاني الذين كانت سابقًا جزءًا من كاتيبا ماسينا من جماعة نصرة الإسلام والمسلمين (JNIM)(سالم، 2020)، في الوقت الذي ارتكبت سنة 2018 عناصر مليشيات حركة إنقاذ أزواد(MSA)، وجماعة الطوارق إمغاد وحلفاء الدفاع عن النفس(GATIA)، مجازرا بحق مجتمعات الفولاني وإيبوغاليتان (Nsaibia & Weiss, 2020)،ما ساهم في انتشار حجم تأثير مثل هذه الممارسات فهي لا تدفع نحو استمرار النزاع فقط، بل تسمح بانتشاره ليشمل باقي المناطق ذات مكون عرقي مشترك محفزة بذلك للتضامن العرقي.

2.2.4 القبيلة والتنظيمات المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي:

بتتبع التواجد المكثف للجماعات المسلحة (التي تظهر بمظهر حامي المجتمعات) في المنطقة تظهر أمامنا صور من العلاقة الجامعة بين المكون العرقي والاتساع المستمر لنشاط الجماعات المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي، فتتأرجح بين استمداد الشرعية في نشاطها من خلال ربط انشاء الجماعة المسلحة بعمليات إقصاء مجموعة عرقية معينة هذا من جهة، ومن جهة أخرى تستغل ضعف ولاء المجموعات العرقية للدولة الساحلية وعدم خضوعها لرقباتها من أجل الإعتماد عليها كملاذات عبر حدودية آمنة، وعلى اختلاف نمط التحالف القائم بين القبيلة والتنظيمات المسلحة في المنطقة، فهي تسمح بتوفير بيئات حانة للخوف مغدية لحلقات عنف مستمرة قابلة للانتشار في ظل حدود سهلة الاختراق، وتتوضح من خلال:

- **جماعات مسلحة ذات شرعية قبلية:** تستمد العديد من الجماعات المسلحة في الساحل شرعيتها من المكون القبلي، ومن أهمهاجماعة"المرابطون"،التي تنتمي لقبائل العرب التلمسي من جهة وقبائل الفلان

المنتشـــرة على ضـــفاف نهر النيجر من جهة أخرى(محمود ولد أبو المعالي، 2015)، وميليشـــيا "دان آن بســـوغو" التي نشـــأت تحت شـــعار الدفاع عن مكوّن الدوغون،بما يســـهل تغلغلها عبر منطقة توزع هذه القبائل، ويعد بذلك عامل يكرس فكرة التضـــامن العرقي كمحرك لانتشـــار النزاع عبر الحدود خاصـــة بين مالي والنيجر، وفي سـياق مشـابه قدمت جبهة تحرير ماسـينا التي تأسـست سـنة 2015بقيادة أمادو كوفا، نفسـها كحامي لقبائل الفلان، مسـتغلة تواجدها بمنطقة موبتي من أجل حشـد الشـباب الفولاني،فيسـمح هذاالنمط من أنماط التحالف القبلي والجماعات المســـلحة الذي يســـتمد الشـــرعية من المكون القبلي؛ بتوفير الدعم الضروري لاستمرار الجماعة المسلحة من جهة وتوسيع نطاق نشاطها من جهة أخرى(مبارك، 2018)،ما ينعكس بدوره على انتشار حلقات العنف في المنطقة.

- **القبيلة في الســـاحل كملاذ آمن للجماعات المســـلحة**: في المقابل تعتمد جماعات أخرى على اســـتغلال الإقصـــاء الذي تتعرض له مجموعات عرقية دون أخرى،لتحويلها إلى ملاذات أمنة لها، وفيهذا السـياق أشـار رئيس وحدة مالي التابعة لقوة تدخل برخان الفرنسـية في المنطقة عن "التواطؤ" بين بعض أعضـاء الجماعات في مالي التي وقعت على اتفاق السـلام لعام 2015 مع "الجماعات الإرهابية المسـلحة"، فبين انضـمام بعض أعضـاء جماعة أنصـار الدين إلى المجلس الأعلى لوحدة أزواد، انضـم بعض أعضـاء حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا إلى صـفوف الحركة العربية لأزواد (أوفنر، 2018)، يضـم بالمقابل تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، في صفوفه العديد من أعضاء قبيلة الفولاني النيجيرية، التي ظلت منذ فترة طويلة في صراع مع الطوارق في مالي.

كما ســـعت العديد من الجماعات المســـلحة في المنطقة لبناء تحالفات مع القبائل الكبرى ترســـيخا لتواجدها، وتغلغلها ضـــمن التركيبة المجتمعية للمنطقة مما يســـمح باندماجها ويوفر لها ملاذات آمنة، تضـمن سـرعة انتشـارها وتوسـع نشـاطها من جهة أخرى، وهذا ما أكدته الوثيقة التي تحمل تصـريح عبد المالك دروكدال (زعيم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإســـلامي الســـابق الذي قتل ســـنة 2020)،والتي تم العثور عليها بعد أن نجحت القوات الفرنســـية في طرد الجماعات المســـلحة من تمبكتو ســـنة 2013 أن الهدف من بناء هذه الجسـور هو وضـع حد لعزلةالمسـلحين عن المجتمع، ودمجهم مع الفصـائل المختلفة، بما في ذلك القبائل الكبرى وحركة التمرد الرئيســـية وزعماء القبائل(مبارك، 2018)،فبين بناء جماعات مسلحة على أسس عرقية، وربط علاقات مع القبائل المنطقة، يتسع نشاط الحركات المسلحة في الساحل ما ينتج العديد من التدفقات عبر الحدودية تحفز عملية انتشار النزاع عبر الحدود سهلة الاختراق.

3.4 انعكاسات التدخل الخارجي على انتشارية النزاع بالساحل:

تبرز العديد من المقاربات الإقليمية والدولية منظماتية (الإتحاد الإفريقي، الإتحاد الأوروبي، منظمة الأمم المتحدة، الإكواس، وغيرها) كانت أو دولاتية (فرنســـا، الولايات المتحدة، الجزائر، المغرب، وغيرها) ضمن الفضاء الجيواستراتيجي الساحلي، مما يرسم كثافة مؤسسية عالية تظهر مساعي بمحاولة تفكيك معضـلة انعدام الأمن في المنطقة، لكن الممارسـات التي تفعل في أرض الواقع تكشـف عن تكريس الطرف الثالث لهذه المعضلة؛ حيث تجمع الروابط العرقية عبر الحدود بين كونها فرصة ووسيلة لتحقيق

أهداف مصلحية، ففي الوقت الذي تعتمد الأطراف الإقليمية للمكون العرقي كآداة في إطار التنافس الإقليمي مؤسسة بذلك لارتفاع قابلية انتشار النزاع، يؤثر الطرف الثالث الأجنبي تأثيرا غير مباشر يحفز الروابط العرقية عبر الحدود كمحرك لانتشار النزاعات الداخلية أولا من خلال موروث المستعر الفرنسي، وثانيا عبر تكريس لنظم اقصائية ساحلية زبائنية، معتمدا على تحريك عدة أوراق سياسية، إقتصادية، إجتماعية وثقافية، وفي مقدمتها المكون العرقي.

1.3.4 استغلال الطرف الثالث الإقليمي في الساحل للروابط العرقية عبر الحدودية: بين التنافس وارتفاع قابلية انتشار النزاع

تسعى العديد من الأطراف الإقليمية في منطقة الساحل الإفريقي لتقلد دور الدولة القائد، ويبرز التنافس الإقليمي بشكل واضح بين الطرف الجزائري والمغربي، وهذا ما يزيد في تعقيد الوضع الأمني، ويوسع من سوق العنف الساحلي بل وحتى الجواري، بشكل سيسمح بانتشار العنف خاصة وفي ظل توفر بيئات جوارية هشة حاضنة ومنتجة للخوف.

2.3.4 تأثير الطرف الثالث الأجنبي: بين بناء الفوضى عبر الساحل وتعميق اللاتجانس المجتمعي

أسس المستعمر الفرنسي بشكل خاص لتوزع غير متجانس للمكون العرقي في منطقة الساحل، بشكل ضمن عودته بصور أخرى، فالدعم الذي وفره لبقاء نظم إقصائية على سدة الحكم، يؤسس لبقاءا لمعضلة الأمنة، بل يكرس لانتشار معضلة انعدام الأمن، فتكريس بقاء أنظمة فاسدة وزبائنية في الحكم، يوضح تصاعد التضامن العرقي وصور الإلهام من خلال نشاط المستمر للميليشيات العرقية،فبين الدعم الفرنسي للحملة الانتخابية للرئيس التشادي إدريس ديبي سنة 1996، وبين استخدام الشركات متعددة الجنسيات وشركات الأمن الخاصة، يساهم التواجد المؤسسي المكثف (القوات الفرنسية سرفال، وبرخان، القوة متعددة الجنسيات للجنة حوض بحيرة تشاد، قوة G5، والبعثة متعددة الأطراف للأمم المتحدة للاستقرار في مالي MINISMA، وبعثات الإتحاد الأوروبي، وقوات الولايات المتحدة)، في اتساع سوق السلاح،الذي يوفر فرصة للجماعات العرقية المضطهدة للرفع السلاح،وتعزيز تواجدها حال كتيبة ماسينا، والتي تتبنى شعار الحامي ضد التواجد الأجنبي، وتؤسس بالمقابل للالتفاف حول المجموعة العرقية، والتضامن المجتمعي ضد هذا التواجد.

في وقت قد تتحول فيه المساعدات الانسانية المتدفقة للمنطقة إلى دعامات لاستمرارية نشاط الجماعات المسلحة التي تتغلغل ضمن النسيج المجتمعي مستغلة بدورها التواجد العرقي عبر الحدود، مما يرفع من احتمال انتشار النزاع الداخلي، فتبني الطرف الثالث الأجنبي في الساحل لاستراتيجيات أمنية قائمة على التدريب العسكري للقوات الساحلية، لا يتناسب وطبيعة الجيوش الساحلية ذات القابلية لانشقاق الداخلي، ما يوسع من دائرةالمجموعات التمردية المسلحة، والتي تعمد بدورها لتبني عباءة الشرعية العرقية؛ وترفع بذلك من احتمال الانتشار عبر الحدودي للنزاع؛ وهو ما حدث مع شركة التدخل السريع في النيجر التي تلقت تدريبا امريكيا انشقت لاحقا للانضمام لمتمردي الطوارق(Rand، 2015).

الخاتمة:

يرتبط التصاعد الخطير لانتشار النزاع الداخلي في دول تعرف مزيجا مجتمعيا غير متجانس، بتحول الروابط العرقية عبر الحدودية لأحد أهم الميكانيزمات المحفزة للخاصية الانتشارية عبر المكان، والتي تبرز من خلال التضامن العرقي عبر الحدود والذي يكشفه بدوره عن صورتين للانتشار ، المباشر عبر التدفقات المادية عبر الحدود، وغير المباشر عبر تدفق المعلومات التي تلهم مجموعات عرقية تواجه أوضاعا متشابهة. وقد توصلنا إلى أن خيار القادة سواءا النخب السياسية، أو قادة التمرد، يعدالموجه الأساسي للروابط العرقية كمحفز لانتشارية النزاع الداخلي، هذا الخيار المبني على أسس مصلحية، لنظم سياسية ضعيفة، إقصائية زبائنية تستخدم ورقة الاستقطاب العرقي لضمان بقائها في الحكم، على حساب أمن مجتمعاتها، وورقة استغلال الميليشيات العرقية.

وتقدم منطقة الساحل الإفريقي نموذجا عن دور الروابط العرقية عبر الحدودية في تفعيل الديناميكيات المتحكمة في الطابع الانتشاري للنزاع الداخلي، فمع تبني فرضية دولة مالي كدولة مصدر للنزاع الأصلي؛ توصلنا إلى أن التوليفة العرقية والعداواة التاريخية لمجموعات عرقية كالفلان والبمبارا والدوغون، والمطالب الانفصالية للطوارق، تسمح بكشف جانب من دور الرابطة العرقية في تحفيز انتشارية النزاع الداخلي في الساحل، فبين عنف الحكومات الساحلية المتصاعد ضد مجتمعاتها، يتنامى نشاط الجماعات المسلحة سواء في شكل ميليشيات عرقية، أو جماعات مسلحة عبر حدودية قد تستند على الشرعية القبلية، أو تعمل على التغلغل ضمن النسيج الإجتماعي للمنطقة، حال حركة ماسينا.

بالموازاة مع ذلك فاستغلال كل من الحكومات الساحلية والجماعات المسلحة عبر الحدودية لهذه الروابط العرقية، يرتبط أولا: بالتنافس الإقليمي لدول الجوار للعب دور الدولة القائد في المنطقة كمثال العلاقة بين الجزائر والمغرب، وثانيا: بمغدي تاريخي يعكس عودة المستعمر التقليدي (فرنسا) بصورة جديدة، من خلال دعم حكومات فاسدة تؤجج الاستقطابات العرقية، وتخلق بالمقابل حالة من الفوضى تؤسس لانتشار اللااستقرار واللاأمنفي الساحل،وتضمن تغلغلها بفضل التواجد العسكري المكثف، والذي ينعكس على خيار المجموعات العرقية بالانضمام إلى صفوف الجماعات المسلحة، فيتوسع سوق السلاح، ويوفر بذلك قاعدة مناسبة لتسهيل انتشار النزاعات الداخلية.

وعليه، فالتحكم في عملية تحول الروابط العرقية عبر الحدودية إلى ميكانيزم ومحفز لانتشار النزاعات الداخلية، يتطلب إعادة بناء نظم سياسية ذات قدرات استجابة وتكيف عالية قادرة على تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي للمجتمع بجميع عرقياته، ويتأسس ذلك عبر تبني استراتيجيات، تترافق وإعادة التوزيع العادل بين مختلف الأعراق داخل الدولة، وهي بذلك عمليات معقدة وطيلة الأمد تتطلب الإرادة السياسية والشعبية معا، في وقت قد تسمح عملية بناء هوية إقليمية في بعض مناطق كالساحل الإفريقي ببناء جدار صد كفيل باحتواء الانعكاسات الخطيرة للتقسيم الحدودي للمستعمر من جهة، وكذا مجابهة اشكالية الولاء للحكومات الوطنية من جهة أخرى.

قائمة المراجع:

- Rand. (2015). *تحديد المخاطر وتخفيفها في مساعدة قطاع الأمن لأجل الدول الإفريقية الهشة*. كاليفورنيا: مؤسسةRAND.
- Rand. (2017). *معركة مالي التالية: تحسين قدرات مكافحة الإهاب*. كاليفورنيا: مؤسسة rand،.
- أحمد مبارك. (29 جويلية, 2018). *البعد القبلي داخل التنظيمات الإرهابية والمتطرفة في أفريقيا*. تم الاسترداد من المرجع: https://bit.ly/3y6E7EA
- فابيان أوفنر. (19 فيفري, 2018). *العلاقات المتغيرة والتهديدات المتزايدة: دليل الجماعات المتمردة في منطقة الساحل*. تم الاسترداد من thenewhumanitarian: https://bit.ly/38HUw7j
- فرانسيس فواكوياما. (1993). *نهاية التاريخ وخاتم البشر* (الإصدار 1). (حسن أحمد أمين، المترجمون) مركز الأهرام للترجة والنشر.
- محمد سالم. (15 مارس, 2020). *ترويض الساحل الإفريقي.. كيف خلقت فرنسا حربا للسيطرة على الثروات والحكومات؟* تم الاسترداد من مركز الجزيرة للدراسات: https://bit.ly/3cy0QiJ
- محمد محمود ولد أبو المعالي. (19 جانفي, 2015). *شمال مالي: بؤرة للتوتر العرقي-القبلي في لبوس سياسي*. تم الاسترداد من مركز الجزيرة للدراسات: https://bit.ly/3ll6uJ2
- ولد ابراهيم الحاج. (12 فيفري, 2012). *أزمة شمال مالي ....انفجار الداخل وتداعيات الإقليم*. تم الاسترداد من مركز الجزيرة للدراسات: https://bit.ly/35m0Yyg

- قائمة المراجع الأجنبية:

- ACLED. (2021). *Ten Conflicts to Worry About in 2021*. Retrieved mars 03, 2021, from Armed Conflict Location & Event Data Project: https://bit.ly/2NqSpNQ
- Ansorg, N. (2011). How does militant violence diffuse in regions? Regional conflict systems in international relations and peace and conflict studies. *International Journal of Conflict and Violence, 5*(1), pp. 173-187.
- Buhaug, H., & Gleditsch, K. S. (2008). Contagion or confusion? Why conflicts cluster in space. *International Studies Quarterly, 52*(2), pp. 215-233.
- Castells, M. (2009). *Communication power.* NewYork, USA: Oxford University Press. Inc.
- Deng, F. M., & Zartman, I. W. (2011). *Conflict resolution in Africa.* Brookings Institution Press.
- Dumont, G.-F. (2010, avril 7). *LA GÉOPOLITIQUE DES POPULATIONS DU SAHEL (Sahel : the populations geopolitics.* Retrieved from researchgate: https://bit.ly/3uN6qWz
- Forsberg, E. (2008). Polarization and ethnic conflict in a widened strategic setting. *Journal of Peace Research, 45*(2), pp. 283-300.
- Forsberg, E. (2008). Polarization and ethnic conflict in a widened strategic setting. *International Studies Review, 16*(2), pp. 283-300.
- Frowd, P. M., & Sandor, A. J. (2018). Militarism and its limits: Sociological insights on security assemblages in the Sahe. *Security Dialogue, 49*(1-2), pp. 70-82.

- Hochwald, T. (2013). How do social media affect intra-state conflicts other than war?. *Connections, 12*(3).
- Hoskins, A., & O'Loughlin, B. (2009). Media and the myth of radicalization. *Media, War & Confl ict*, 107-110.
- Huntington, S. P. (1991). Democracy's third wave. *Journal of democracy, 2*(4), pp. 12-34.
- Keita, K. (1998). Conflict and conflict resolution in the Sahel: The Tuareg insurgency in Mali. *Small Wars & Insurgencies, 9*(3), pp. 102-128.
- King, C., & Melvin, N. J. (2000). Diaspora politics: ethnic linkages, foreign policy, and security in Eurasia. International security. *24*(3), pp. 108-138.
- Lake, D. A., & Rothchild, D. (1998). *The international spread of ethnic conflict: Fear, diffusion, and escalation.* Princeton University Press.
- Leenders, R. (2007). 'Regional conflict formations': Is the Middle East next? *Third World Quarterly*, *28*(5), pp. 959-982.
- LOBELL, S. E., & MAUCERI, t. P. (2004). In Ethnic Conflict and International Politics: Explaining Diffusion and Escalation. In *Diffusion and escalation of ethnic conflict* (pp. pp. 1-10). New York.: Palgrave Macmillan.
- Marshall, M. G. (1999). *Third world war.* Rowman & Littlefield Publishers.
- Nsaibia, H. (2019, janvier 17). *Insecurity in South western Burkina Faso in the Context of an Expanding Insurgency*. Retrieved from ACLED.: https://bit.ly/3kgSVcs
- Nsaibia, H., & Weiss, C. (2020). The End of the Sahelian Anomaly: How the Global Conflict between the Islamic State and al-Qaida Finally Came to West Africa. *CTC Sentine, 13*(7), pp. 1-14.
- Posner, D. N. (2004). The political salience of cultural difference: Why Chewas and Tumbukas are allies in Zambia and adversaries in Malawi. *American Political Science Review*, pp. 529-545.
- Raleigh, C. (2007). *Civil war risk in democratic and non-democratic neighborhoods.* The World Bank.
- Sageman, M. (2004). *Understanding terror networks.* University of PennsylvaniaPress.
- Salehyan, I., & Gleditsch, K. S. (2006). Refugees and the spread of civil war. *International organization*, pp. 335-366.
- Salehyan, I., & Gleditsch, K. S. (2006). Refugees and the spread of civil war. International organization,. *60*(02), pp. 335-366.
- Stuart, H., Donald, R., & Colin, C. (1998). Tactical information and the diffusion of peaceful protests. *The International Spread of Ethnic Conflict*, pp. 61-88.
- The UN refugee Agency. (2021, Mars 31). *Situation sahel crisis,*. Retrieved from The UN refugee Agency: https://bit.ly/2QANFGo
- Transparency International . (2020). *Corruption Perceptions Index 2020. .* Retrieved from Transparency International: https://bit.ly/3czzRDz.
- Weinstein, J. M. (2005). Resources and the information problem in rebel recruitment. *Journal of Conflict Resolution, 49*(4), pp. 598-624.
- Wolff, S. (2008). Conflicts Without Borders. *The National Interest*(95), 63-69.
- Woodwell, D. (2004). Unwelcome neighbors: shared ethnicity and international conflict during the Cold War. *International Studies Quarterly*, *48*(1), pp. 197-223.